

# مفهوم «العلامة اللغوية» وتطوراته في لسانيّات ما بعد سوسور

أ.م.د. ظافر كاظم

جامعة البصرة/ كلية التربية للبنات/ قسم اللغة العربية

dhaferkadhem@yahoo.com

## ملخص:

أثار سوسور جملة من القضايا المتعلقة بالمفاهيم الأساسية لـ (السيميلوجيا) منطلقاً من مفهوم شامل للعلامات، يستوعب ضمن إطاره (العلامات اللغوية) ذات الطبيعة المعقدة. وقد نجح (سوسور) في تقديم رؤى لسانية و سيميلوجية رائدة للبحث العلمي المعاصر المعنيّ بمثل هذه القضايا وتفرداتها. ونجح كذلك في جذب أنظار المختصين لقضايا أخرى تخص اللغة والأنظمة الإشارية على نحو غير معهود. لكنّ البحث اللسانيّ والسيميلوجي لم يتوقف مسعاه بالتأكيد عند هذه الحدود المبتكرة. وبعد أن أصبحت (السيميلوجيا) اليوم علماً مستقلاً على نحو مما تنبأ به (سوسور) نفسه، برزت إلى ساحة البحث قضايا جديدة ورؤى مختلفة غيرت مسار التصورات العلمية والمعرفية التي تخص اللغة والنشاط الإنسانيّ على نحو عام. لقد حرّكت أفكار (سوسور) سطح التصورات اللغوية التقليدية الرائدة، لكنّها أصبحت بدورها منطلقاً لعلوم جديدة وتصورات أعقد تخص اللغة، ألقت بظلالها على ساحة البحث اللغوي والسيميلوجي على حدٍ سواء. يقدّم هذا البحث صورة مختصرة لأبرز التطورات التي تخص دراسة العلامات اللغوية بعد (سوسور)، التي أصبحت دراستها أكثر سعة وتعقيداً عما كان معروفاً من قبل.

الكلمات المفتاحية: (العلامة، سوسور، لسانيات، مفهوم).

## The concept of “ linguistic sign “ and it’s developments in post- Saussure Linguistics

*Assistant professor: Dhafer kadhim*

### **Abstract:**

Saussure raised a number of issues related to the basic concepts of Semiotics, judging from a comprehensive concept of signs, accommodates language signs of a complex nature. Saussure has succeeded in providing groundbreaking linguistic and Semiotics visions of contemporary scientific research, that deals with these issues and their branches. He has also succeeded in drawing researchers’ attention to other issues of language and sign systems in an unprecedented way. But Linguistics and Semiotics research did not stop at these innovative limits. Today, after the Semiotics has become an independent science, as Saussure himself predicated, New issues and different perspectives have emerged that have changed the course of scientific and cognitive ideas concerning language and human activity in general. Saussure’s perceptions moved the surface of traditional stagnant linguistic perceptions. But it has in turn become a springboard for new science and more complex language perceptions, that have cast a shadow over both the Linguistics and Semiotics research arena. This research provides a brief picture of the most significant developments concerning the study of language signs after Saussure, Which is it’s study has become more extensive and complex than previously known.

## مقدمة:

لا يمكن أن نتحدث اليوم عن قضايا تخص اللغة أو اللسانيات أو السيميولوجيا أو غيرها من الاختصاصات المرتبطة باللغة ومباحثها على نحو عام من دون أن يكون لـ (سوسور) Saussure حضور مميز بما أسهم به من تصورات وأفكار وما أثاره من قضايا وموضوعات غيرت اتجاه البحث اللساني برمته، قبل أن تصبح بدورها منطلقاً لعلوم جديدة واختصاصاتٍ متداخلة ومعارف متعددة.

ولا يقتصر تأثير Saussure (سوسور) في النظريات اللسانية والمباحث الدلالية وقضايا السيميولوجيا على إسهاماته المباشرة أو على ما بحثه بنفسه أو ما قدّمه من مصطلحاتٍ ورؤى جديدة. بل يتجاوز ذلك إلى ما أثارته أفكاره من ردود أفعالٍ، وما نتج عنها من انعكاساتٍ تعددت صورها: من نقدٍ أو إضافةٍ أو شرحٍ أو استدراكٍ أو تطويرٍ... إلخ.

وليس غريباً بعد كل ذلك أن تتحول قضايا متعددة كانت بسيطة الطابع في كتاب (المحاضرات) إلى قضايا معقدة ومتشابكة تستدعي النظر العميق والتأمل العلميّ الدقيق. وسنجد ظلال أفكار سوسور على البحث اللسانيّ والسيميولوجيّ والنصيّ والتداويّ وغيرها مما حفل به القرن العشرون من علومٍ ومعارفٍ أصبحت في وقتنا الحاضر ذات جذور راسخة وأساس متين.

وما مفهوم (العلامة اللغوية) وتطوراتهِ إلا مثال واحدٌ بسيط من أمثلة كثيرة متعددة ينطبق عليها ما تقدم. وهدف هذا البحث هو تقديم صورة مختصرة لأبرز التطورات التي تخص دراسة هذا النوع من العلامات، التي لا تفصل دراستها بكل تأكيد عن الإطار الشامل لهذا العلم (السيميولوجيا)، الذي يشمل مجال بحثه كل القضايا المتعلقة بالعلامات لغوية كانت أو غير لغوية.

وينقسم الموضوع على ثلاثة محاور أساسية: يتعلق الأول منها ببيان موقع أفكار (سوسور) من خارطة البحث اللسانيّ والسيميولوجيّ، ويركّز الثاني على موضوع العلامات البسيطة والعلامات المركبة التي تُعدّ من أبرز التطورات التي تخص مفهوم

العلامة اللغوية بعد (سوسور)، أمّا الثالث فيُعنى ببيان أثر التطورات الجديدة على التحليل اللغوي، والتصورات المرتبطة بمفهوم اللغة على نحو عام.

### أولاً: (سوسور) والقضايا الأساسيّة لـ (السيمولوجيا):

تُعرف (السيمولوجيا) اليوم أو ما يصطلح عليه عربياً بـ (علم العلامات) بأنّها: العلم الذي يوضح "ماهية مقومات الإشارات وماهية القواعد التي تتحكم فيها" (دي سوسير، 1988م، ص34) و (BARTHESk، 1985، ص11)، و (CHANDLER، 2002م، ص11).

أو هي: العلم الذي يُعنى بدراسة "جميع أنواع الرموز (الدوال) بما فيها الرموز اللغوية" (عمر، 1982م، ص14)، و (عوض، 2005م، ص20). وتعرف كذلك بأنّها: "الدراسة العلمية للرموز اللغوية وغير اللغوية باعتبارها أدوات اتصال" (عمر، 1982م، ص14).

وأول من تنبأ بظهور هذا العلم ودعا إلى استقلاليته هو اللغويّ السويسريّ (فردينان دو سوسور) الذي تصور علماً موضوعه دراسة حياة الإشارات في المجتمع يكون جزءاً من علم النفس

الاجتماعي وهو بدوره جزء من علم النفس العام، وأطلق عليه اسم علم الإشارات (العلامات) SEMIOLOGY (دي سوسير، 1988م، ينظر: ص34)، و (هوكز، 1986م، ينظر: 22 و113)، و (برنان توسان، 2000م، ينظر: ص9)، و (بارتشت، 2004م، ينظر: ص154).

وبعد أن تحدث سوسور عن حق هذا العلم بالظهور الى الوجود صرح بأنّ "علم

(1) ويلاحظ أنّ بعض المترجمين يفضّل ترجمة الكلمة الإنكليزية SIGN إلى (إشارة)، ويفضل آخرون ترجمتها إلى (علامة)، فالمقصود بهما واحد إلا أنّ المصطلح الأخير (علامة) أصبح أكثر شيوعاً في الترجمات العربية على ما يبدو، إذ شاع في الكتب المترجمة المتأخرة مثل ترجمة كتاب أمبرتو إيكو (العلامة تحليل المفهوم وتاريخه). وبعض المترجمين فضّل استعمال (الرمز) لهذا المفهوم، وهو ما انتقده الدارسون لما فيه من إيجاء يتناقض مع مبدأ الاعتباطية. (علي، 1993م، ينظر: ص25).

اللغة هو جزء من علم الإشارات العام: والقواعد التي يكتنفها هذا العلم يمكن تطبيقها على علم اللغة<sup>(1)</sup> (دي سوسير، 1988م، ص 34)، و (هوكز، 1986م، ص: 113)، و (عمر، 1985م، ص 14)، و (عوض، 2005م، ص: 20)، و (بارتشت، 2004م، 154—156)، و (كاظم، 2008م، 87—91).

وهذا يعني أننا إذا "أردنا أن نكتشف الطبيعة الدقيقة للأنظمة اللغوية علينا أولاً أن نحدد ما هو مشترك بينها وبين الأنظمة الأخرى من النوع نفسه. بهذه الطريقة لن نلقي الضوء على المسألة اللغوية فقط. فباعتبار الشعائر والعادات... إلخ علامات سيكون ممكناً أن نراها بمنظور جديد. سنحتاج إلى عدها ظاهرة سيميائية وسوف نشرحها بموجب قوانين السيمياء"<sup>(2)</sup> (CHANDLER، 2002م، ص 11—12).

وألقى سوسور على عاتق "علماء النفس مسؤولية تحديد الموضوع الدقيق لعلم الإشارات أما واجب اللغوي فهو البحث عما يجعل من اللغة نظاماً خاصاً متميزاً بين كتلة معطيات علم الإشارة"<sup>(3)</sup> (دي سوسير، 1988م، ص 34—35).

مع ذلك فقد ذهب سوسور إلى "أن الصفة التي تميز نظام الإشارات عن الأنظمة الأخرى لا تظهر بوضوح إلا في اللغة"<sup>(4)</sup> (دي سوسير، 1998م، ص 35)، و (توسان، 200م، ص 10 وما بعدها) معتقداً "أن مسألة اللغة هي في جوهرها مسألة علم الإشارات: وجميع تطورات المسألة تستقي أهميتها من هذه الحقيقة الأساسية"<sup>(5)</sup> (دي سوسير، 1988م، ص 35).

وقد بنى سوسور تصوره للغة على هذا الأساس عندما عرف اللغة بأنها "نظام من الإشارات System Of Signs التي تعبر عن الأفكار"<sup>(6)</sup> (دي سوسير، 1988م، ص 34).

(1) وهناك من يختلف في هذا مع (سوسور) مثل البنيوي الفرنسي (رونالد بائرس) الذي يرى أن (السيمياء) فرع من اللسانيات على عكس (سوسور). أما ليفي شتراوس فيتفق مع (سوسور) في نظريته ويرى أن اللغة هي النظام السيميائي الأنموذجي. (BARTHES، 1985م، ينظر: ص 9)، و (ياكسون، 2002م، ينظر: 48-50 و 58-64).

(2) ويلاحظ أن السيمياء الاجتماعية المعاصرة قد انتقلت من التركيز البنيوي على النظام اللغوي إلى محاولة اكتشاف كيفية استعمال العلامات في مواقف اجتماعية محددة.

وقد كان (بيرس) أيضًا باحثًا مؤسسًا من همكًا بقضايا العلامات ودراستها، وكان معاصرًا لـ (سوسور) لكنّه لم يلتقِ به ولم يعرف كل منهما الآخر، ولم يطلع أيّ منهما على إنجازات معاصره وما أسهم به في هذا المجال. ومع وجود كثير من قضايا الاهتمام المشترك بينهما التي يتمثل أبرزها ببحث قضايا العلامات وتصنيفها تبقى جوانب الاختلاف بينهما قائمة أيضًا، وموجهة بشكل أو بآخر لمسار البحث عند كل منهما. فقد كان (سوسور) لسانيًا بالمقام الأول معنيًا بالقضايا التأسيسية للسانيات، أمّا (بيرس) فلم يكن بالدرجة الأولى معنيًا بقضايا اللغة، وكان فيلسوفًا ومنطقيًا بالدرجة الأولى وإن أعطى للعلامات اللغوية مكانة مميزة من بين غيرها من العلامات (عياشي، 2004م، ص33).

وقد صنف (بيرس) العلامات في مجموعات ثلاث هي:

- 1 - الرمز (العلامة): وترتبط بالمرجع عن طريق العرف الثقافي وسوسور يؤكد اعتباطية هذا الصنف.
- 2 - الإشارة: وتشتغل هذه العلامة في الوجود أي: ارتباطها بعلاقة مع علامات أخرى يتبع استعمالها سياقًا ما مثل الدخان والنار.
- 3 - الأيقونة: وتشارك هذه العلامة المرجع في عدد من الخصائص التي تتوفر عليها مثل الرسم التصويري (هوكز، 1986م، ينظر: ص117—119)، و (بلا تشيه، 2007م، ينظر: ص42).

بعد ذلك بحث (جارس موريس) مجال هذا العلم بحثًا تفصيليًا في كتابه: (الإشارات واللغة والسلوك) الذي نشر بنيويورك عام 1946 وإليه يرجع التمييز الثلاثي المشهور لحقول هذا العلم (علم العلامات) التي حددها (موريس) بـ (النحو) Syntax، والدلالة Semantics، والتداولية Pragmatics (علي، 1993، ينظر: ص75)، و (علي، 2004م، ينظر: ص18—19)، و (يوسف، 2005م، ينظر: ص163)، و (حيدر، 2005م، ينظر: ص15).

وذكر أنّ النحو يدرس العلاقات اللغوية، في حين يدرس علم الدلالة علاقة العلامات بالأشياء، أمّا التداولية فتدرس علاقة العلامات بمفسيها (علي، 2004م،

ينظر: 18 — 19).

ومن الباحثين الأجانب من يرى أنّ هذا التقسيم الثلاثي يعود "أساسًا إلى (بيرس)، ولكن (موريس) هو أول من وسمه بوضوح وجعله أكثر إلفة وأيده كارناب " (علي، 1993م، ص 75)، و (هوكز، 1986م، ص 113)، و (ياكسون، 2002م، ص 76)، (علي، 2004م، ص 19)، و (يوسف، 2005م، ص 153)، و (CHANDLER، 2002م، ص 6). ويرى اللغوي الإيطالي (أمبرتو إيكو) أنّ اقتراح (موريس) السابق عام (1946) كان له صدّى كبير في الأوساط العلمية مؤيدًا (موريس) في الأبعاد الثلاثة التي اقترح النظر إلى العلامة من خلالها وهي:

- البعد الدلالي: الذي ينظر فيه إلى العلامة باعتبار علاقتها بما تدل عليه.
- البعد التركيبي: الذي ينظر فيه إلى العلامة باعتبار قدرتها على الانضواء بعلاقة مع علامات أخرى وفق قواعد تأليفيّة بعينها.
- البعد التداولي: الذي ينظر فيه إلى العلامة باعتبار وظيفتها الأصليّة والآثار التي تحدثها عند المتلقين، أي: الطريقة التي تستعمل من خلالها هذه العلامة (إيكو، 2007م، ينظر: 55—56)، و (هوكز، 1986م، ينظر: 114 - 120) <sup>(1)</sup>.

ومنذ القدم كان هناك تمييز " يفصل العلامات الاصطناعية عن العلامات الطبيعية. الأولى التي ينتجها كائن ما (إنسان أو حيوان) بشكل واع استنادًا إلى أعرافٍ بعينها من أجل تبليغ شيء ما إلى شخص ما (وهو ما يصدق على الكلمات والرموز الطباعية والرسوم ونوتات الموسيقى... إلخ). ولهذا فإنّ هذه العلامات مرتبطة دائمًا بمصدر ما. في حين أنّ العلامات الثانية ليست من إنتاج أحد، وهي غير قصدية ومصدرها الطبيعة. ونحن من يقوم بتأويلها كأعراض أو قرائن (مثل البراقع على جسم الانسان التي تمكن الطبيب من تشخيص بعض الاضطرابات الكبدية، أو صوت أقدام منذرة

(1) والأخير كان متأثرًا بدوره بدعوة (سوسور) إلى توجيه عناية خاصة بعلم العلامات، وقد تعاون (جاكسون) بعد ذهابه إلى الولايات المتحدة في هذا المجال مع عالم الأنثروبولوجيا (شتراس) والتقى كذلك (بيرس) وتأثر به. (بارتشت، 2004م، ينظر: ص 156).

بقدم شخص ما، والغيوم التي تعلن عن قرب هطول الأمطار)... الخ" (إيكو، 2007م، ص 64).

وبعد أن أصبح (علم العلامات) عدّ مستقلاً " حاولت التيارات الحديثة في السيميائيات أن تدرج ضمن موضوع دراستها كل أنواع الإشارات التواصلية التي يستقبلها الإنسان من الكائنات الأخرى، بل من المواد اللاعضوية أيضاً، وهكذا سنصنف ضمن العلامات كل شيء، بما في ذلك المعلومات التي تمنح للشفرة الجينية والتواصلات المحتملة بين الخلايا وضمن هذا النشاط تدخل سيميائية التواصل الحيواني... والسيميائيات الداخلية التي تدرس التواصل داخل الجسم الإنساني أو الحيواني" (إيكو، 2007م، ص 63)، و (CHANDLER، 2002م، ص 11).

إلا أن ما يعيننا هنا على وجه الخصوص هو العلامة اللغوية التي وصفها سوسور بأنها: كيان سايكولوجي له جانبان هما الفكرة والصورة الصوتية. وأطلق على الصورة الصوتية (الدال) والفكرة (المدلول) (دي سوسير، 1988م، ينظر: 84—85).

وهذا التصور الذي قدّمه سوسور للعلامة اللغوية جعل بعض الباحثين اللغويين الأجانب مثل (جاكسون) يعتقدون بأن (سوسور) قد تبنى "التصور الرواقّي للعلامة اللفظية الثنائية المؤلفة من الدال المدرك حسيّاً والمدلول المدرك عقليّاً" (ياكسون، 2002م، 29 30)، و (هوكز، 1986م، 115).

فقبل (سوسور) بقرون طويلة ميّزت الفلسفة الرواقية بين ثلاثة مفاهيم:

- (الدال) أو التعبير بصفته كياناً مادياً.

- وما يتمّ التعبير عنه أو (المدلول) أو المضمون وهو ليس من طبيعة مادية.

- و (الموضوع) الذي تحيل عليه العلامة وهو من طبيعة مادية أو هو حدث أو فعل (إيكو، 2007م، ينظر: 51-52)، و (بلا تشيه، 2007م، ينظر: 40—41)، و (لاينز، 1990 م، ينظر: ص 65).

وعرّفوا (العلامة) بأنها: "كلّ شيء أو حدث يحيل على شيء ما أو حدث ما" (إيكو،



2007م، ص 67) وهذا التعريف الذي تبنته الفلسفات القديمة والحديثة على حدٍ سواء انتقده (إيكو)؛ لأنه بالغ العمومية (إيكو، 2007م، ينظر: ص 67).

ومن الواضح لكلّ المعنيين بأمر العلامات ودراستها، وكذلك المعنيين بقضايا اللغة أنّ المباحث الأولى التي لها علاقة بهذا العلم كانت ممتزجة منذ وقت مبكر بالفلسفة، مع ذلك ينظر (إيكو) إلى هذه المسألة من خلال التمييز بين جانبيين مختلفين فهو يرى أنّ: ”الفكرة القائلة إنّ الانسان (حيوان رمزيّ)، وبصفته تلك فهو تواق إلى التواصل هي فكرة من طبيعة فلسفيّة وبالمقابل فإنّ وصف الطريقة التي يتمّ بها هذا التواصل والآليات التي تحكم الروابط الدلالية ليس من الفلسفة في شيء بل هو أمر يعود إلى اللسانيّات أو إلى شيء آخر“ (إيكو، 2007م، ص 40).

وأياً كان الشبه بين نظرة (سوسور) والنظرة الرواقية للعلامة فإنّ مسألة العلاقة بين (المدال والمدلول) في لسانيات ما بعد سوسور لم تُعدّ محصورة في نطاق الكلمات المعجمية وقد امتدت ”لتطول الجانب الفونولوجي للغة، وحظيت بالاهتمام اللساني القضايا المتشابكة للتفاعل بين المستويات الفونولوجية والمستويات القواعدية زيادة على حدودها المتبادلة. ولقد فهم الاختلاف الأساس بين المتقابلات الفونولوجية المتجزدة في الدال والمتقابلات القواعدية المتأسسة في المدلول” (ياكسون، 200م، 30)، و (ماريوباي، 1998م، ص 55)، و (بالمر، 1985، ينظر: 40—41).

ونتيجة للطبيعة المعقدة المتشابكة التي تتسم بها العلامة واجه الدارسون صعوبة في إقرار تعريف جامع مانع لها. واختار (أمبرتو إيكو) تعريفها بأنّها: ”كل كيان يملك مدلولاً“ (إيكو، 2007م، ص 59)، و (علي، 1993م، ص 24 وما بعدها). مفيداً من تعريفات سابقه من القدماء والمحدثين، من دون أن يزعم أنّ هذا التعريف تعريف نهائيّ.

مع ضرورة أن يؤخذ بالاعتبار ما نبّه إليه (موريس) وهو إنّ ”الشيء لن يكون علامة إلا إذا تمّ تأويله باعتباره علامة على شيء من لدن مؤول“ (إيكو، 2007م،

ص 65)، و (ياكسون، 2002م، ص 76).

ومهما يكن أمر الخلاف مع (سوسور) حول مفهوم العلامة وطبيعتها، فإنّ الدارسين يتفقون على أنّ (سوسور) قد أسدى خدمة جليلة الى اللغة من خلال كثير من القضايا التي نبّه اليها: كصلة (علم اللغة) بـ (علم العلامات) وعدّها جزءاً لا يتجزأ منه، ولفت الأنظار الى عنصر (النظام) في اللغة، وتأكيد على أنّ اللغة (شكل) وليست جوهرًا (علي، 1993، ينظر: ص 43)

ولم يخرج الدارسون الذين جاءوا بعد (سوسور) عن القضايا الأساسية التي تتعلق بنظرته للعلامة كما في حديثهم عن الغاية من استعمال العلامات وهي ”من أجل نقل معلومات، ومن أجل قول شيء ما، أو الإشارة الى شيء ما، يعرفه شخص ما، يريد أن يشاطره الآخر هذه المعرفة“ (إيكو، 2007م، ص 47). فضلاً عن أنّ المتلقي لكي يدرك معنى العلامة ”يجب أن يتوفر الباث والمتلقي على سنن مشترك، والسنن في هذه الحالة هو مجموعة من القواعد التي تمكّننا من إعطاء معنى للعلامة“ (إيكو، 2007م، ص 48).

لكنّ الآراء التي انبثقت من مقدمات (سوسور) وفضياته كما في (نظرية المفاهيم/ أو الإشارة) - المعروفة بعلم الدلالة - وغيرها من النظريات الأخرى التي قامت بتعديل هذا المفهوم أو تطويره كما في الدراسات اللاحقة التي تندرج تحت مفهوم السيميولوجيا (علم العلامات) كان لها أثر كبير في بناء التصورات التي تخص (اللغة) وطبيعتها بشكل عام و (الجملة) على نحو خاص.

وما يتعلق بالنظرة إلى اللغة يتجلّى في الدراسات التي تمخضت عنها دراسة (العلامة) وأدّت إلى إعادة النظر في التعريفات السابقة (للغة). وترى هذه التعريفات أنّ اللغة هي مجموعة من الكلمات أو العلامات المعجمية التي يربطها نظام مشترك، أي تنظر إلى اللغة على أساس كونها نظاماً علامائياً (علي، 1993م، ينظر: ص 24 وما بعدها).

أمّا ما يتعلق بالجملة فيتمثّل بمسألتين:

الأولى: ذات صلة بشكل الجملة وإمكانية الاعتراف بكونها علامة مركبة من عدمه.

الثانية: ما يترتب على ذلك مما يخص الكيفية التي ننظر بها إلى معنى الجملة.

وتبدو أهمية هذا الموضوع أكثر وضوحًا إذا أخذنا بعين الاعتبار محاولات اللغويين العرب الإفادة مما حققته الدراسات الأجنبية من نتائج تخص هذا الموضوع في دراسة الجملة العربية وفهم طبيعتها فيما يخص المستويين، الشكل أو المبنى والمحتوى أو المعنى.

### ثانيًا: مفهوم العلامة البسيطة والعلامة المركبة:

منذ القدم ميّز (أرسطو) بين مفهومين (ONOMA) و (REMA)، الأول: هو العلامة التي تدلّ عرفيًا على شيء ما مثل (فيلون) أو (باخرة). والثاني: هو علامة تستدعي مرجعية زمنية مثل (هو/ أو يكون)<sup>(1)</sup> في صحة جيدة (إيكو، 2007م، ص 57).

كما أشار أرسطو إلى ما يسمى بـ (اللوغوس) أو العلامة المركبة التي تتخذ حجم خطاب بأكملها، وأشار إلى وجود ما يسميه بـ (الروابط) التي تتطابق تقريبًا مع الحروف والجملة ومجموعة من الأدوات والظروف. وكلّ علامة يكون فيها (المدلول) غير مستقل ويتمّ الكشف عنه خلال السياق<sup>(2)</sup>. وهذه الملاحظات أشار لها (الرواقيون) أيضًا، وأشار لها من بعدهم نحويو القرون الوسطى بشكل جلي (إيكو، 2007م، ينظر: 57—58).

كما حدّد النحويون اليونانيون علامات دالة على الإعراب إذ تضيف هذه العلامات دائمًا معنى جديدًا (إيكو، 2007م، ينظر: ص 58)، و (ماريوباي، 2002م، ينظر: ص 55)، و (بالمر، 1985م، ينظر: 40—41).

وتختلف هذه التصورات عن نظرة (سوسور) التي "تقتصر في إدراكها على مفهومها القريب إلى الذهن وهو أنّها اللفظ الذي يشير إلى شيء في الخارج كما تشير كلمة تفاحة إلى تلك الفاكهة المعروفة" (علي، 1993م، ص 25).

(1) (هذا/ أو يكون) هنا هي المقابل لأفعال الكينونة في الإنكليزية التي تخلو منها العربية.

(2) مثال ذلك في العربية (في) الذي نراه في مثل (في البيت)، (في المدرسة) و لامعنى له خارج السياق.

لكنّ هذه التقسيمات الفرعية التي قدمها نحويو اليونان موجودة في التصنيفات التي قدمها (موريس)، وقد خلص القدماء إلى النتائج نفسها حينما تحدثوا عن وضع (الوحدة السيميائية الدنيا) معتبرين كل هذه العناصر علامات بشكل من الأشكال (إيكو، 2007م، ينظر: ص58). وهو ما يبدو متفقاً بدوره مع مفهوم السيميلوجيا العام للعلامة، الذي يعرفها بأنّها: (كل كيان يحمل مدلولاً).

لذلك نجد (علم الدلالة) يميّز هو الآخر بين نوعين من العلاقات الدلالية التي تربط الدوال اللغويّة بمدلولاتها، يسمى النوع الأول: الإشارة/ أو الإحالة Reference ويقصد به علاقة العناصر اللغوية بالكلمات والجمل بالعالم غير اللغوي للخبرة، ويسمى النوع الثاني: الترابط Sense ويقصد به النظام المعقد للعلاقات القائمة بين العناصر اللغوية نفسها (خاصة الكلمات)، أي: يقتصر على العلاقات داخل اللغة وليس له علاقة بعالم الخبرة كما هو الحال مع النوع الأول (بالمر، 1985، ينظر: 36-37).

فمفهوم العلامة اليوم لم يعد مقصوراً على الكلمات المعجميّة، والموقف السليم كما يعتقد (إيكو) يكمن « في الاعتراف بوجود علامات بسيطة وأخرى مركبة. فالعلامات المركبة هي التي تتكون من مجموعة من العلامات البسيطة إلا أنّ القضية ستظل مفتوحة حول ما إذا كان مدلول علامة مركبة هو مجرد تجميع لمدلولات العلامات التي تكونه » (إيكو، 2007م، ص58)، (حيدر، 2005، ينظر: 14-15).

ولم يخرج عن هذا المفهوم (آندرييه مارتيني) عندما ذهب إلى أنّ « جملة (أحس بألم في رأسي) تُعدّ علامة لغوية وكذلك كلّ جزء منها » (علي، 1993م، ص27). وكل علامة من هذه العلامات اللغوية « تحوي مدلولاً أي معناها أو قيمتها كما تحوي دالاً وهو الذي تظهر العلامة بواسطته » (علي، 1993م، ص27).

والعلامة اللغوية قد تكون كلمة أو أصغر من كلمة أو أكبر من كلمة « ومثلها تطلق العلامة على المفردات تطلق أيضاً على التراكيب، فالركب الإضافي نحو (كتاب سعيد)، والركب الوصفي نحو (سيارة حمراء)، والركب البدلي نحو (الكتاب نفسه)، والركب الإسنادي نحو (الجو لطيف)، و (قام خالد) وغير ذلك، من التراكيب التي

تدخل في حكم العلامة التركيبية. وأكبر ما تكون عليه العلامة في التحليل القواعدي هو الجملة « (علي، 2004م، 27-28).

وقد تكون (العلامة المركبة الجملة) نواة لجملة كبرى تتألف من جملتين أو أكثر، وعندئذٍ يطلق على (الجملة) المكتنفة التي تكون جزءاً من تركيب أوسع (جملة كبرى) تسمية CLUSE (تركيب). هذا ما تؤكده الدراسات اللسانية التي بُنيت على أساس (الجملة)، أمّا الدراسات النصّية (علم النص / تحليل الخطاب) فتنتقل من تصور أوسع للعلامة اللغوية يتجاوز حدود الجملة إلى بنية أكبر هي بنية النص.

مع ذلك تحظى العلامات التركيبية المتمثلة بالجملة بأهمية خاصة في الدرس اللسانيّ بشكل عام لكونها تحمل إحدى أهم الخصائص التي تميّز اللغة البشرية عن غيرها من اللغات مثل لغات الحيوانات وهي ما يعرف بالإنتاجية **PRODUCTIVITY** التي تمكّن المتكلمين من ابتكار جمل لم يسبق لهم أن سمعوها أو نطقوا بها. والتركيز على هذه المسألة من مسائل اللغة هو الذي أدّى ” الى تحديد معالم المدرسة التوليدية التحويلية عندما أشار (تشومسكي) سنة 1957 إلى أنّه منذ الآن ساعد اللغة طائفة من الجمل (المتناهية أو غير المتناهية)، كل جملة متناهية في طولها ومركبة من مجموعة متناهية من العناصر ” (علي، 2004م، ص58).

وقد ذكر (بيرس) صراحة وهو يعرف العلامة اللسانية من النوع الاعباطي (التي يطلق عليها الرمز)<sup>(1)</sup>: إنّ الرمز / العلامة (يمكن أن يكون كلمة أو كتاباً بأكمله)، متجاوزاً برؤيته حدود الجملة.

لكنّ (إمبرتو إيكو) يشكك بمثل هذا الاعتقاد ويراه أمراً غير ممكنٍ إلاّ تجاوزاً لأنّ ” كتاباً يحتوي على إثباتات لا حصر لها لا يمكن اعتباره رمزاً / علامة كما اعتقد ذلك (بيرس) إلاّ تجاوزاً: إنّهُ يتشكل من تسلسل كبير من العلامات المؤتلفة فيما بينها بطرق متعددة ” (إيكو، 2007م، ص60)، و (ماريوباي، 1998م، ينظر: ص55)، و (المر،

(1) ويلاحظ أنّ المراد بـ (الرمز) وفقاً لاستعمال (بيرس)، هذا هو ما اصطلح عليه بـ (العلامة)، و (الرمز) هو اختيار المترجم على الأرجح.

1985م، ينظر: 40-41).

وخلافًا لـ (بيرس) ميّز (إيكو) بين ثلاثة أنواع من العلامات هي: (العلامة البسيطة، والعلامة المركبة، والملفوظات) وشرح ذلك بقوله: ”إنّ الكلمة (فنجان) علامة بسيطة، أمّا الجملة (فنجان قهوة)\* فإنّها علامة مركبة. ويقول المناطقة: إنّ العلامة الأولى هي اسم، أمّا الثانية فهي وصف، ولا يشكّان معًا إثباتات لوقائع يمكن أن تكون صحيحة أو خاطئة ولكنها يعينان فقط شيئًا ما. وبالمقابل فإنّ الجملة (هذا الفنجان مكسور) تشكّل ملفوظًا يتكون من عدة علامات، إنّهُ ملفوظ يشير إلى شيء صحيح أو خاطئ” (إيكو، 2007م، ص 60).

ومن الواضح إنّ (إيكو) يُعدّ جملة (هذا الفنجان مكسور) علامة مركبة؛ لأنّها كما هو الحال في (فنجان قهوة)<sup>(1)</sup> تتألف من علامات عدة، لكنه اختار لها اسمًا آخر يميّزها عن العبارة الأولى التي لا تتضمن إثباتات.

والسؤال الذي يفرض نفسه إذا تأملنا ما سبق هو: هل يجدي مثل هذا التمييز مع جمل (إنشائية) من قبيل: (أكتب واجبك)، و (راجع دروسك)، و (اذهب إلى العمل)؟ فهذه الجمل تتألف من علامات عدّة ومع ذلك لا يمكن عدّها (علامات مركبة) بمفهوم (إيكو)؛ لأنّها ليست أو صافًا، كما لا يمكن عدّها (ملفوظات)؛ لأنّها لا تحمل إثباتات. فربما كان من الأفضل أن يكتفى بتصنيفها إلى: بسيطة ومركبة وتدرج العبارة الوصفية والجمليتين الخبرية والإنشائية ضمن (المركبة) وبهذا نكون بمنأى عن أية إشكالات أو تناقضات محتملة. إلا إذا كان (إيكو) لا يعد هذه الجمل الإنشائية (علامات مركبة)، وهو ما يبدو من خلال كلامه وتصورات الشائعة ومن خلال أمثله مستبعدًا جدًّا.

وأياً كان الأمر فإنّ مسألة الاعتراف بـ (العلامة مركبة) أصبحت اليوم بمثابة الأمر

(1) ولا أدري لم أطلق المترجم أو المؤلف تسمية جملة على (فنجان قهوة)، والتسمية الأقرب والأصح فيما يبدو لي هي (عبارة اسمية)، كما هو متعارف عليه في الإنكليزية. أمّا الجملة فهي التسمية الأصح لقوله: (هذا الفنجان مكسور).

الواقع في الدرس اللغويّ المعاصر، سواء توقفنا في ذلك عند حدود الجملة أم تجاوزناه إلى مدى أكثر اتساعاً مثل النصّ، وقد بات واضحاً أنّ العلاقة بين الدوال ومدلولاتها ” أكثر تشابكاً وتداخلاً وتعقيداً مما أوضحه سوسير، ولاسيما إذا أخذنا في الاعتبار المفهوم العام للعلامة الذي يشمل العلامة الوظيفية فضلاً عن العلامة المعجمية التي ركز عليها (دي سوسير)؛ ذلك لأنّ المدلول الذي هو أحد الطرفين اللذين تتركب منهما العلامة يختلف من حيث النوع في العلامة المعجمية عما هو عليه في العلامة الوظيفية ”<sup>(1)</sup> (علي، 1993م، 27 ينظر: 27-28).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار كلّ هذه المستجدات والمفهوم العام للعلامة الذي يحفل به واقع الدرس اللغوي اليوم وجدنا أنّه لم يعد بالإمكان استعمال عبارة (العلامة الاعباطية) للعلامات اللغوية بصورة مطلقة كما كان عليه الحال في كتاب (المحاضرات)<sup>(2)</sup> فثمة (علامات اعباطية) كما هو الحال في العلامات المعجمية التي لا وجود لصلة فيها بين ما تدلّ عليه ونوع أصواتها وطريقة ترتيبها. وثمة علامات أخرى (مركبة) مثل (الجملة) يجري ترتيبها وفق نسق مقصود تحقيقاً لأغراض معينة. ولعل هذا هو ما كان يقصده (جاكسون) في قوله: ” إنّ الروابط الداخلية والأيقونية للدال بمدلوله - لاسيما الترابطات الصميمة بين المفاهيم القواعدية وتعبيرها الفونولوجي - أثارت الشك في الاعتقاد التقليدي بـ (الطبيعة الاعباطية للعلامة اللسانية) المذكورة في المحاضرات ” (ياكسون، 2000م، ص 30).

ويمكن أن تتضح الصلة أكثر بين الدال المركب المتمثل بالجملة ومدلولها المتمثل بالعلاقة بين المجاميع المؤتلفة باستماعنا إلى لغة أجنبية، فإذا لم نكن نعرف هذه اللغة فإنّ ما تدركه الأذن لن يكون سوى مجاميع من الأصوات على شيء من الطول يقل أو يكثر ويفصل بينها فترات من الصمت.

(1) وقد استعمل نحاة العربية كلمة (علامة) في مفهوم أضيق مما نذكره هنا كما في (علامة التأنيث) و (علامة الجمع). (علي، 1993م، ينظر: ص 25).

(2) وهو يعني بالمحاضرات: محاضرات (سوسور) التي نشرت بعد وفاته.

أمّا اذا كنّا نعرف هذه اللغة فإنّ هذه المجاميع من الأصوات ستوقظ في الذهن مجاميع تصوّريّة يرتبط كل منها بالآخر ويكون معه ما يسمى (جملة) بالاصطلاح النحوي (علي، 1993م، ينظر: 27—28).

فجملة مثل جملة (سأتي حالاً) علامة وبعبارة أدق (علامة مركبة) لا يمكن أن يفهمها صديق إلا إذا كان يتكلم العربية (أي أن يكون ملماً بقوانينها) ليدرك لها معنى. والا كان ما يدركه منها مجرد كيان صوتي لا شكل له ولا يمكن أن يستوعب منه دلالة ما (إيكو، 2007م، ينظر: ص48). مع ضرورة ملاحظة أنّنا هنا نقوم باختزال الأمور وتبسيطها إلى أكبر قدر ممكن، فثمة اعتبارات تداوليّة وإدراكيّة ونفسية واجتماعية على صلة وثيقة بتحليل العلامات وتأويلها، لا مناص اليوم من أخذها بعين الاعتبار إذا ما أردنا بناء تصورات شاملة ودقيقة لطبيعة الأنظمة السميولوجية وسيروراتها المختلفة.

من جهة أخرى يمكن أن نلاحظ أنّ بعض (العلامات المركبة) المتمثلة بـ (الجملة المسكوكة) كالتي نجدّها في الأمثال وعبارات المجاملة وغيرها من التعبيرات الجاهزة، قد يكون لها بعض الشبه مع (العلامات البسيطة) أو المفردة من جهة لزومها بناءً معيّنًا كالجملة الآتية:

- إذا كان هناك شيء لا أستطيع تحمله فهو الجملة المسكوكة.

- أنتظرك منذ زمن طويل.

- إنّ الأذواق والألوان لا تناقش.

إذ يمكن عدّ "كل جملة من هذه الجملة وحدة تمّ استخراجها من سجل معروف، وبإمكانها الانضواء داخل تأليفات أكثر اتساعاً" (إيكو، 2007م، 120).

والسبب في وجود العلامة المركبة هو الطبيعة المعقدة للغة التي من مظاهرها "أنّنا نعبر دائماً عن أفكارنا بجملة وليس بكلمات" (الماشطة، 2008م، ص51).

وتحتّم الخاصية العلامية للغة "أن يكون ركنها الأساسيان: الصوت والمعنى، وتكتفي الأنظمة الاتصالية عادة بركنين فقط" (الماشطة، 2008م، ص50).



ولا بد للعلامة اللغوية أيًا كان نوعها بسيطة أو مركبة من ركنين هما: الدال (SIGNIFIER) والمدلول (SIGNIFIED) يتمثل الدال بالصوت والمدلول بالمعنى أو المضمون وهما الركنان اللذان تحدث عنهما سوسور (دي سوسير، 1988م، ينظر: 84-85)، و (الماشطة، 2008م، ينظر: ص 49). لكن خلافًا له ” يمكن للصوت في هذا المفهوم أن يكون كلمة أو عبارة أو جملة أو حتى جزءًا من كلمة. فالصوت (كتاب) يرتبط أو يتعلق ب، أو يشير إلى ذلك المكون من عدد من الصفحات والمعد للقراءة. ويشير الصوت (ذهب الطفل إلى المدرسة) إلى معنى معين أو فكرة معينة يريد المتكلم إيصالها إلى السامع، اعتمادًا على الخلفية الاصطلاحية التي يفترض وجودها مسبقًا أي قبل التفوه بهذا الصوت عند كليهما“. (الماشطة، 2008م، ص 50).

وقد أدت هذه النظرة الحديثة لمفهوم العلامة إلى انتقاد عدد من التعريفات التي حاولت أن تعرف اللغة تعريفًا دقيقًا. واتفق على نقدها عدد من الدارسين الأجانب والعرب على حدٍ سواء. ومن هذه التعريفات تعريف (ساير) للغة بأنها: ” منهج بشري صرف غير غريزي لإبلاغ الأفكار والعواطف والرغبات بواسطة نظام من الرموز المحدثة اختياريًا“ (علي، 1993م، ص 19)، و (عبابنة، الزعبي، 2005م، ص 9). وتعريف (بلوك وتراجر) الذي نص على أنّها ” نظام من الرموز اللفظية الاعباطية التي يتم عن طريقها التعاون بين أفراد الجماعة الاجتماعية“ (علي، 1993م، ص 20)، و (عبابنة، الزعبي، 2005م، ص 9).

وتعريف (هول): ”هي المؤسسة الاجتماعية التي بواسطتها يبلغ الناس بعضهم بعضًا ويتفاعلون عن طريق الرموز الاعباطية الشفهية - السمعية المستخدمة بحكم العادة“ (علي، 1993م، ص 20)، و (عبابنة، الزعبي، 2005م، ص 9).

فضلاً عن تعريفات أخرى كان السبب في نقدها أنّها اقتصرت في تعريفها على العلامات المعجمية فقط أو على وظيفة واحدة أو بعضًا من الوظائف التي يمكن أن تؤديها اللغة (علي، 1993م، ينظر: 19 وما بعدها)، و (علي، 2004م، ينظر: 33-34)، و (عبابنة، الزعبي، 2005م، ينظر: ص 9 وما بعدها)، و (البهنساوي، 1994م، ينظر:

ص 13 ما بعدها).

ولعل التعريف الأوفر حظاً من الدقة هو تعريف (تشومسكي) الذي عرّف اللغة بأنّها: ”مجموعة (متناهية أو غير متناهية) من الجمل<sup>(1)</sup>، كل جملة فيها محدودة في طولها، قد انشئت من مجموعة من العناصر“ (عبابنة، والزعبي، 2005م، ص 10)، وهو تعريف بُني على (الجملة) وهي العلامة المركبة التي تمثّل الوحدة اللغويّة الأساس التي نتفاهم عن طريقها وهي تتألف بدورها من مجموعة من العلامات الاعبائيّة البسيطة، إلا أنّ هذا التعريف يخلو من آية إشارة إلى وظيفة اللغة.

### ثالثاً: التحليل اللغوي وتوسيع مفهوم العلامة:

في تراثنا العربي القديم نبّه (الكيّا الهراسيّ) إلى تناهي الكلمات فقال: ”وكان الأصل أن يكون بإزاء كلّ معنى عبارة تدل عليه، غير أنّه لا يمكن ذلك؛ لأنّ هذه الكلمات متناهية فدعت الحاجة إلى وضع الأسماء المشتركة فجعلوا عبارة واحدة لمسميات عدة... ثمّ وضعوا بإزاء هذا على نقيضه كلمات لمعنى واحد... والطباع مجبولة على معاداة العادات، فخالفوا بين الألفاظ والمعنى واحد“ (السيوطي، 2009م، 1/36-37)، و (البهنساوي، 1994م، ينظر: ص 10).

وهذا التناهي في الكلمات جعله (الهراسيّ) سبباً في المشترك اللفظي، وجعل النفرة من العادات سبباً في المترادف. إلا أنّ هذا لم يجعله يدرك الطبيعة الخلاقة التي تتصف بها الجمل، ولم يفهمها على أنّها نوع من العلامات ذو طبيعة مركبة.

واقترّب (ابن مالك) أكثر من إدراك هذه الحقيقة عندما ذكر: ”إنّ الدال بالوضع لا بدّ من إحصائه ومنع الاستئناف فيه، كما كان ذلك في المفردات، والمركبات القائمة مقامها، فلو كان الكلام دالاً بالوضع وجب ذلك فيه، ولم يكن أن تتكلم بكلام لم نسبق إليه، كما لم نستعمل في المفردات، إلا ما سبق استعماله وفي ذلك برهان على أنّ الكلام ليس دالاً بالوضع“ (السيوطي، 2009م، 1/43)، و (علي، 2004م، ينظر: ص 34).

(1) وقد ذكر (تشومسكي) أيضاً أن هذه الجمل يمكن إطالتها من طرفيه إلى ما لا نهاية.

وما يقصده (ابن مالك) من كلامه هذا ” أن المتكلمين غير مقيدين في كلامهم بما قيل سابقاً، أي ليس عليهم أن يحفظوا كلّ الجمل التي قيلت قبلهم كي يصدق عليهم أنهم يتكلمون العربية، بل عليهم أن يتقيدوا بما وضعت العرب في المفردات والمركبات الجزئية فقط. أمّا الجمل فبإمكانهم أن يقولوا منها ما يشاؤون، وهو ما يعرف في اللسانيات بالإننتاجية **PRODUCTIVITY** أي إمكان إحداث (أو فهم) جمل جديدة لم تنطق من قبل ” (علي، 2004م، ص 34).

وعلى الرغم من إشارة (ابن مالك) هذه لم يصرح على نحو واضح بالطبيعة الخلاقة لـ (الجمل)، ولم يشر من قريب أو بعيد الى إمكانية التعامل مع الجملة على أنها (علامة مركبة).

وظل التفكير اللغوي العربي محصوراً في إطار المفردات المعجمية حينما يتعلق الأمر بالعلامة، ويبدو هذا واضحاً من خلال تعريفاتهم للغة التي بُنيت على هذا الأساس كما في تعريف (ابن الحاجب): ” حدّ اللغة كل لفظ وضع لمعنى ” (السيوطي، 2009م، 1 / 8)، و (البهناوي، 1994م، ص 9). وتعريف (الأسنوي): ” اللغة عبارة عن الألفاظ الموضوعه للمعاني ” (السيوطي، 2009م، 1 / 8)، و (الاستربادي، 2006م، ينظر: 1 / 14-19)، و (البهناوي، 1994م، ينظر: ص 9)، ولم يخرج عن هذا الإطار إلا (ابن جنّي) الذي عرّف اللغة بأنها: ” أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ” (ابن جنّي، 2006م، 1 / 33). إلا أن تعريفه أقرب إلى الكلام منه إلى اللغة (علي، 1993م، ينظر: ص 22).

و (ابن خلدون) الذي أشار في تعريفه للغة إلى الوظيفة الإبداعية التواصلية، وربطها بالملكة (القدرة اللغوية) المتقررة في اللسان بقوله: ” عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتها ” (بن خلدون، 2004م، ص 624)، و (البهناوي، 1994م، ينظر: ص 11).

فمفهوم (العلامة المركبة) مفهوم حديث أفرزته لسانيات ما بعد سوسور - كما

تقدم إلاّ أنّه لقي صدّي وترحيباً في صفوف الدارسين المحدثين على اختلاف مناهجهم واهتماماتهم (يوسف، 2005م، ينظر: ص 153).

وقد تمسك بهذه المعطيات (السيميلوجيّة اللسانيّة) عدد من الباحثين العرب من أبرزهم الدكتور محمد يونس الذي اعتمد في دراسته للجملّة العربية وتحليله لمكوناتها على مبدأ ”توسيع مفهوم العلامة بحيث يشمل كلّ مركب ناشئ عن ارتباط الدال بالمدلول” (علي، 1993م، ص 5)، لكنّه اقتصر في تحليله على مستوى الجملّة، ولم يتجاوزه إلى إطار أوسع على نحوٍ مما يبحثه (علم لغة النّص).

ومن هذا المنطلق يقول د. يونس: إنّ العلامة ”لا تقتصر على ما يمكن أن يسمى بالعلامة المعجمية، بل تشمل العلامة المعجمية، ونوعاً آخر يمكن تسميته بالعلامة الوظيفية، كما أنّها ليست مقتصرة على ما يمكن أن يسمى بالعلامة الجزئية، بل تشمل أيضاً ما ادعوه بالعلامة التركيبية” (علي، 1993م، ص 25). وهو المبدأ الذي صرّح به أيضاً الدكتور فريد عوض في كتابه: (علم الدلالة)، ولم يخرج عن إطاره العام الدكتور محمود عكاشة في كتابه: (التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة) (حيدر، 2005م، ينظر: 29 و14 وما بعدها)، و (عكاشة، 2005م، ينظر: ص 12).

وللدكتور محمد يونس رأي خاص في بعض الاصطلاحات اللغوية، فهو يرى أنّ ”أصغر ما تكون عليه العلامة هو (المصرف)، الذي قد يكون كلمة أو جزء كلمة. أمّا العلامة التركيبية فالجملّة هي نواتها الأساسية (سواء أكانت هذه الجملّة صغرى أم كبرى)، وقد تكون العلامة التركيبية أصغر من جملة كما في المركب الإضافي، وربما كانت أكبر من جملة، وإن كان هذا (أي ما هو أكبر من جملة) لا يدخل في التحليل اللغوي عادة حيث يكفي بالجملّة باعتبارها أصغر علامة لغوية تشتمل على معنى تركيبية مفيد” (إيكو، 2007م، ص 25)، و (حيدر، 2005م، ينظر: ص 14).

لكنّ مبادئ علم لغة النّص لا تتفق مع هذا الرأي الذي يتمسك بالجملّة وحدة تركيبية أعلى ولا يعترف بما سواها، بل يعدّ مفهوم (العلامة المركبة) نتيجة من نتائج البحث السيميلوجي التي أكدت ضرورة توسيع التحليل اللغوي ليتجاوز الجملّة إلى

الإطار الأوسع الذي هو (النص)، والذي هو من وجهة نظر هذا العلم: ”تتابع محدود من علامات لغوية متماسكة بذاتها” (برينكر، 2005م، ص 27)، أي: إنه علامة مركبة تتألف بدورها من عدد من العلامات المركبة والبسيطة.

لكنّ هذا الاختلاف في مستوى التحليل، أو الحد الأعلى المعترف به أساساً للتحليل اللغوي، لا يؤثر على المبدأ العام لتصنيف العلامات اللغوية، فجميع أنواع هذه (العلامات المركبة) يندرج ضمن (العلامات الوظيفية/ أو القواعدية)، أما (الوحدة المعجمية)، فهي - كما تقدم قسم مستقل يقابل العلامة الوظيفية، وبهذا تكون الجملة والنص مصنفتين ضمن قسم واحدٍ مشترك هو قسم العلامات الوظيفية (علي، 1993م، ص 25).

ولم يكتفِ الدكتور محمد يونس بالحديث عن مفهوم (العلامة المركبة) وحاول أن يلتمس من التراث ما يؤيد مثل هذه النظرة، فنقل كلام (عبد القاهر الجرجاني) عن اعتبارية الدال وقوله في ترتيب الكلم ونظمها: ”وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس” (الجرجاني، 1992م، ص 42)، معلقاً عليه بأنه يعدّ إشارة ”إلى مظهر التركيب في العلامة؛ لأنّ ذلك التركيب هو المقتضي لتركيب الكلم” (علي، 1993م، ص 31). وهو يرى أنّ (عبد القاهر) قد ذكر ذلك صراحةً في قوله: ”وأبيّ مساغ للشك في أنّ الألفاظ لا تستحق من حيث هي الفاظ أن تنظم على وجه دون وجه ولو فرضنا أن تخلع هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لما كان شيء منها أحقّ بالتقديم من شيء ولا يتصور أن يجب فيها ترتيبٌ ولا نظم” (الجرجاني، 1992م، ص 43).

وفيما أظن أنّ ما استنتجه الدكتور يونس من كلام عبد القاهر لا يخلو من تكلف، فليس في كلامه السابق (الذي لا يخلو من عموم) ما يمكن أن يشير إشارة صريحة إلى وجود ما يسمى بـ (العلامة المركبة) على نحو مما تقرّه (السيميلوجيا) اليوم، أو يقترب من المفهوم الحديث الذي نجده في (علم الدلالة).

ومن خلال التجزئة المزدوجة التي تتميز بها الأنظمة اللغوية جميعاً والتي تميّزها عن

غيرها من الأنظمة الاتصالية الأخرى تتضح الأنواع المختلفة لهذه العلامات اللغوية المؤتلفة معاً<sup>(1)</sup>

إذ تُجزأ اللغات جمعاء على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يتم فيها تجزئة الجمل أو التراكيب (علامات مركبة) إلى عددٍ من المورفيمات اللغوية: معجمية ووظيفية<sup>(2)</sup>.

والمرحلة الثانية: يتم فيها تجزئة (المورفيمات) إلى (أصوات) مثل: (وَهَبَ) التي تُجزأ على ستة أصوات؛ ثلاثة منها صوامت وهي (و، هـ، ب)، وثلاثة منها صوائت هي الفتحات الثلاث، وكل استبدال أو حذف يقع على أحد هذه الصيغيات يؤدي إلى تغيير دلالة الكلمة إمّا إلى كلمة أخرى مستعملة أو إلى كلمة أخرى غير مستعملة (مهملة) (علي، 1993م، ينظر: 45-49).

ومن الباحثين المعاصرين من يذكر أنّ الدراسات اللغوية الحديثة لا تميل عادة إلى الاهتمام بالكلمة على اعتبار أنّ (المورفيم / Morpheme) هو البديل الأدق في التحليل اللغوي وهو ما لا يمكن تطبيقه على العربية بوصفها لغة اشتقاقية إعرابية. ونقطة الخلاف بين العربية وسائر اللغات غير الإعرابية ليست في قبولها لنوعي التجزئة، وإنما تكمن من وجهة نظرهم في التمييز في التجزئة الأولى بين الكلمة والمورفيم<sup>(3)</sup> (علي،

(1) تختلف الأنظمة العلامية في مدى تعقيدها، وبناءً على هذا يتناسب تعقيد التجزئة مع تعقيد النظام تناسباً طردياً، ينظر: وصف اللغة العربية دلاليّاً: 45.

(2) يقابل مصطلح (المصرف) عند د. يونس مصطلح (المورفيم) في الإنكليزية. ويعرّف المورفيم بأنه: (أصغر وحدة دلالية/ أو أصغر وحدة لغوية لها معنى) مثل (أل) التعريف في (الرجل) وصيغة (فاعل) في (ضارب).

(3) ويعتقد د. محمد يونس أنّ الطبيعة الاشتقاقية للغة العربية تدعو إلى التفريق في التجزئة الأولى بين الكلمة والمصرف/ المورفيم. وبناءً على مراعاة خصوصية العربية فهو يعرّف الكلمة بأنها: (الوحدة اللغوية الصغرى القابلة للتصنيف الإعرابي المكونة من مصرف قواعدي مستقل إعرابياً أو من مصرف معجمي واحد مفرد، أو مقترن بمصرف قواعدي أو أكثر). ومن هذا المنطلق فإنّ (لا) و (إن) و (باء الجر) و (واو العطف) ونحوها تُعد كلمة؛ لأنّها مصرفات (مورفيمات) مستقلة إعرابياً، بمعنى أنّها لا تصنف مع غيرها في العراب. بخلاف (ال) في (الرجل) التي تُعد جزءاً من كلمة؛ لأنّها لا تفرد في الإعراب. أمّا (المصرف)/ (المورفيم) الذي هو (أصغر وحدة دلالية) فهو في العربية نوعان: (معجمي) مثل رجل وكمشرى. و (قواعدي) مثل

1993م، ينظر: 46—48).

وبناءً على هذا الرأي تجعل خصوصية اللغة العربية - ويمكن أن نقول اللغات الإعرابية الأخرى أيضاً تجزئة الجملة إلى كلمات مسألة ضرورية وإن لم تكن كذلك في بعض اللغات؛ لأنّ العربية لا يتأتى تحليلها تحليلاً سليماً إلا بمراعاة هذه التجزئة، ففي العربية الكلمات هي موضوع الإعراب وهي التي تُرد إلى أصناف نحوية كالفاعل والمفعول والحال والنعت... الخ (علي، 1993م، ينظر: ص 48).

ويبدو لي أنّ هذا الرأي متأثرٌ إلى حدٍّ كبير بالمبادئ التي كانت سائدة في التراث النحويّ العربيّ، وهي مبادئ ترشحت من النظر في اللغة العربية فقط بمعزلٍ عن أية اعتبارات عامة أخرى كالتّي تبنتها اللسانيّات. لذلك يمكن الاعتراض عليه لسانيّاً من أكثر وجه، وأبرز ما يستدعي الاعتراض أمران:

- الأول: هو تجاهل هذا الرأي للطبيعة العرفيّة لـ (الكلمة) في كل اللّغات، وهي من الأسباب الرئيسة التي تجعل الاتفاق على تعريف واحد لـ (الكلمة) ينطبق على أيّة لغة في العالم من دون أي استثناء كما يفترض - أمراً بعيد المنال. وبطبيعة الحال تواجه اللسانيّات المشكلة نفسها مع تعريف (الجُملة) وتعريف (النّص) لكن لأسباب أخرى مختلفة.

فغالباً - كما يرى بالمر - نحن نرث الطريقة التي نصنف بها الوحدات اللغوية على أنّها كلمات (بالمر، 1985م، ينظر: ص 41)، ونعتبر وحدة لغوية ما، في لغة ما كالإنكليزية أو العربية (كلمة مستقلة)؛ لأننا تعلمنا أن نعتبرها كذلك، وغالباً ما يكون للنظام الكتابيّ للغات تأثير كبير في هذا التصنيف أيضاً. لهذا ليس غريباً أنّ نجد كلمة مثل (Blackbird) في الإنكليزية تعتبر كلمتين في المقابل الحرّفيّ العربيّ): الطائر الأسود/ الشحرور، وإن كان الناطق الإنكليزيّ يعدها كلمة واحدة، والعكس صحيح أيضاً.

حركة الإعراب والصيغة الصرفية والسوابق واللواحق مثل (أل) التعريف و (تاء) التأنيث. وهذه المصرفات (المورفيّات) منها مصرفات حرة غير مقيدة مثل (لا) و (سوف)، ومصرفات مقيدة مثل (ال) التعريف و (تاء) التأنيث. ويمكن أن نلاحظ أنّ كلمة (الضارب) تتألف من مصرف معجمي واحد (ضارب) وأكثر مصرف قواعديّ: علامة الإعراب وصيغة فاعل و (ال) التعريف. (علي، 1994، ينظر 45-49).

ومحاولة تكييف تعريف ما ليلائم لغةً واحدةً خاصة بعيداً عن عموميات اللغات ومقتضياتها، سيكون شبيهاً بمحاولة تقديم وصف تشريحيّ يخص أعضاء إنسانٍ واحد فقط، في حين يفترض به ليكون مقبولاً علمياً أن ينطبق على هذا الإنسان وكذلك على أيّ إنسانٍ آخر يعيش في هذا العالم. وهنا سيكون على (السيميلوجيا) أن تنتظر حلاًّ لسانيّاً لهذه المشكلة، وبدونه سيكون مصطلح (العلامة البسيطة / والعلامة المركبة) خاضعاً لاعتبارات عرفيّة غير علميّة في بعض الأحيان فيما يخص العلامات اللغوية على الأقل.

وهناك أيضاً مشكلات من نوع آخر، فكيف ستصنف (السيميلوجيا) بعض الجمل التي تدلّ على ما تدلّ عليه كلمة واحدة، أي يرادف معناها معنى كلمة واحدة، مثل:

- سُقط بيديه.

التي تعني في العربية (احتار).

ومثلها في الإنكليزية: Fly of the handle ، أي: (جُنّ).

- ومثلها في العربية والإنكليزية:

قضى نحبه / Kick the bucket ، أي: (مات).

هل ستعدهما علامة بسيطة أم مركبة؟

وإذا كانت كلّ واحدة منهما (علامة مركبة)، فهل ستكون دلالة كلّ واحدة منها تجميعاً للدلالات التي تحملها (العلامات البسيطة) المؤتلفة فيما بينها؟

لا يوجد جواب قطعيّ لمثل هذه المسائل سيميلوجياً حتى الآن، والمسألة ستبقى مفتوحة على نحوٍ مما ذكر (إيكو) فيما تقدم من قوله.

ومثل هذه الثغرات التي تتطلب جهوداً حقيقية لحسمها لم يتنبه لها السيميلوجيون، لكنّ مباحث (علم الدلالة) والدراسات الوصفية الأمريكية للغّة كما هو الحال مع (التوزيعيين) وفي مقدمتهم (بلومفيلد) الذي تعود إليه نظرية المورفيم قد شخصتها منذ وقتٍ مبكرٍ يرجع إلى مطلع القرن الماضي (بالمر، 1985م، ينظر: ص41).



- الثاني: إنَّ (نظرية المورفيم) قَسَّمت الوحدات اللُّغويَّة باعتبارٍ مختلفه. فبناءً على وظائفها قُسمت على: (مورفيئات قواعدية وأخرى معجميَّة)، وبناءً على استقلالها (الكتابي/ الإملائي) من عدمه على: (مورفيئات حرَّة وأخرى مقيدة). وبهذا تكون الكلمات بأنواعها فضلاً عن علامات الإعراب مشمولةً بمفهوم (المورفيم/ Morpheme)، ومتضمنة فيه من الأساس. وبناءً على ما سبق لن يكون للغة العربيَّة وما شابهها من لغات أخرى معربة سمة خاصة تميزها من غيرها من لغات غير معربة. ولأنَّ اللغات البشريَّة (ومنها العربيَّة) عبارة عن مجموعة لا متناهية من (الجملة) التي هي في الحقيقة (علامات مركبة)، تتكون كل واحدة منها من مجموعة من العلامات الجزئية التي تتميز بقابليتها على الاستبدال امتازت اللغة البشريَّة من غيرها من أنظمة الرموز بالاقتصاد البالغ " فلو لم تكن اللغة قابلة للتبديل المترتب على التجزئة الأولى لاحتجنا الى كلمات جديدة لكل معنى قابل للتصديق (التصديق إدراك نسبة)، ولو لم تكن اللغة قابلة للتبديل المترتب على التجزئة الثانية لاحتجنا الى صيئات جديدة لكل معنى قابل للتصور (التصور إدراك المفرد)... " (علي، 1993م، ص 49).

ويمكن أن نلاحظ أنَّ التعامل مع اللغة على أساس كونها نظاماً علاماتيًّا، والنظر إلى (الجملة) بوصفها (علامة مركبة) تتألف من مجموعة من العلامات الجزئية التي تعمل مع بعضها وفق نسق معين يمثله النظام اللغوي الذي يعتمد بمجمله على العلاقات الاستبدالية والتأليفية. جعل عددًا من الباحثين العرب المعاصرين ينطلق في تحليله للغة العربيَّة ودراستها من الجملة باتجاه المكونات الأخرى خلافًا لما كان شائعًا في الدرس النحويِّ العربيِّ القديم القائم في أغلبه على أساس الأبواب النحويَّة وليس الجملة.

وقد أدرك الباحثون أيضًا أنَّ النظر إلى اللغة من هذه الزاوية يترتب عليه إعادة النظر في كثير من المفهومات التي كانت سائدة حولها ولاسيما ما يتعلق بـ (تعريف اللغة). وهذا ما جعلهم يحاولون تعريفها تعريفًا جديدًا أكثر انسجامًا مع المعطيات العلميَّة الحديثة. ومن أبرز هذه التعريفات على سبيل المثال تعريف الدكتور محمد يونس الذي عرّف اللغة بأنّها:

"نظام من العلامات المتواضع عليها اعتباراً، التي تتسم بقبولها للتجزئة ويتخذها الفرد عادة وسيلة للتعبير عن أغراضه، ولتحقيق الاتصال بالآخرين وذلك عن طريق الكلام والكتابة" (علي، 1993م، ص 24).

وهذا التعريف من - وجهة نظره يشتمل على أهم خصائص اللغة ووظائفها فضلاً عن كونه يشير بدقة إلى حقيقتها وطبيعتها وهو ما لا نجد في التعريفات الأخرى (علي، 2004م، ص 26).

وفيما أعتقد أنّ هذا التعريف أكثر تركيزاً على العلامات الاعتبارية المتمثلة بالمفردات من غيرها، وهو ما تؤكد الأمثلة المذكورة في شرح التعريف، وليس فيه إشارة واضحة أو ذكر للعلامات المركبة المتمثلة بالجملة التي تتجلى فيها بعض من أهم خصائص اللغة الإنسانية مثل الإنتاجية (PRODUCTIVITY)، أو ما يسمى كذلك بالإبداعية (CREATIVITY). وهي قابلية المتكلمين على "أن ينطقوا بتركيبات لم يسبق لهم أن سمعوها من قبل ويعود هذا جزئياً إلى الوضع السابق للغة وجزئياً إلى استعمال المتكلم، أي: إنّ ما تعارف عليه أهل اللغة يقتصر فقط على وضع المفردات والأنماط أو المناويل التركيبية دون القولات التي يستخدمها المتكلمون" (علي، 2004م، 33-34)، و (AITCHISON، 2005م، ينظر: 14-15)، وكذلك لا يتضمن أية إشارة إلى خاصية التجزئة المزدوجة بالرغم مما لها من أهمية كبيرة تُميز النظام اللغوي من غيره من الأنظمة.

والتعريف الذي اتخذ الجملة أساساً صريحاً له هو تعريف (تشومسكي) السابق الذي عدّ اللغة "طائفة من الجمل (المتناهية أو غير المتناهية)، كل جملة متناهية في طولها، ومركبة من مجموعة متناهية من العناصر" (علي، 1993م، ص 58)، و (العاشي، 1996م، ينظر: ص 78).

وقد تقدّم أنّ ما ينقص هذا التعريف بدوره هو أنّه يخلو من أية إشارة إلى وظائف اللغة، لذا حاول بعض الدارسين تدارك هذا النقص مفيدين مما ذكره (تشومسكي) نفسه ليعرّفوا اللغة بأنّها: "واسطة تفاهم تتألف من عددٍ لا متناه من الجمل" (الماشطة، 2004م، ص 7).

وبناءً على هذا التعديل يكون للغة وجهان: (وجه شكليّ، ووجه وظيفيّ). فعلى الصعيد

الشكلي: تتألف الجملة من مجموعة من المورفيمات، وهذه تتألف بدورها من مجموعة من الأصوات، ويمثل الصوت الوحدة اللغوية الصغرى، وهي لا تعني شيئاً بحد ذاتها ما لم تتحد مع وحدات أخرى في مستواها في مجاميع لتكوين الكلمات التي تتحد لتكوين الجمل ضمن ضوابط تتحكم بعملية الاتحاد ضمن قوانين تصف طبيعة كل من هذه المستويات الثلاثة وهي: الجملة والكلمة والصوت (الماشطة، 2004م، ينظر: ص7).

واللغة على الصعيد الوظيفي: "وسيلة اتصال أو مهارة اجتماعية معينة لإرضاء حاجات الفرد والمجتمع. إنها ضرورة حياتية تفوق في أهميتها وفائدتها وتعقيدها كل الأنظمة الاتصالية الأخرى في الحياة مجتمعة، من رسم وموسيقى ورقص وإشارات مرور وتعابير وجه وغيرها" (الماشطة، 2004م، ص7)، (LYONS، 1981م، ينظر: 3-8).

إلا أن التعريف الأخير يقتصر على وظيفة واحدة هي (التفاهم) ووظيفة اللغة أوسع من ذلك بكثير، وربما كان من الأولى تعريفها بأنها: (وسيلة للتفاهم والتواصل والتعبير عن الأغراض المختلفة، تتألف من عددٍ لا متناهٍ من الجمل). وبهذا نتجاوز الاشكالات والتناقضات التي تثار حول هذا الموضوع ونحافظ على الوجهين: الشكلي والوظيفي في تعريف اللغة.

## الخاتمة:

منذ مطلع القرن الماضي أثار (سوسور) جملة من القضايا المتعلقة بالمفاهيم الأساسية للسيميلوجيا منطلقاً من مفهوم شامل للعلامات، يستوعب ضمن إطاره (العلامات اللغوية) ذات الطبيعة المعقدة. وقد نجح (سوسور) في تقديم رؤى لسانية وسيميلوجية رائدة للبحث العلمي المعاصر المعنيّ بمثل هذه القضايا وتفرعاتها. ونجح كذلك في جذب أنظار المختصين لقضايا أخرى تخص اللغة والأنظمة الإشارية على نحو غير معهود. لكنّ البحث اللسانيّ والسيميلوجي لم يتوقف مسعاه بالتأكيد عند هذه الحدود المبتكرة. وبعد أن أصبحت (السيميلوجيا) اليوم علماً مستقلاً على نحو مما تنبأ به (سوسور) نفسه برزت إلى ساحة البحث قضايا جديدة ورؤى مختلفة غدت مسار التصورات العلميّة والمعرفيّة التي تخص اللغة والنشاط الإنسانيّ على

نحو عام. وما نظرية (المورفيم) وما يتعلق بها من قضايا ذات صلة، وإعادة تقييم مبدأ (الاعتباطيّة) اللغويّة، وتحديد مساحته الفعلية، وتقسيم العلامات اللغوية على: بسيطة ومركبة، ومعجميّة ووظيفية إلا بعضاً من النتائج الملموسة لهذه التطورات العلميّة المتسارعة فيما يخص اللغة، ودليلاً واضحاً على حجم التداخل المعرفي والموضوعي الذي يؤلف بين عدد من الحقول العلميّة المختلفة. لقد حرّكت أفكار (سوسور) سطح التصورات اللغوية التقليديّة الراكدة، لكنّها أصبحت بدورها منطلقاً لعلوم جديدة، وتصورات أعقد تخص اللغة، ألقت بظلالها على ساحة البحث اللغويّ والسيميولوجيّ على حدٍ سواء، متجاوزة بذلك ما عرفت به في أول نشأتها من بساطة وأطرٍ محدودة. ولم يعد البحث اللسانيّ اليوم حافلاً بالمسلّمات أكثر من انشغاله بالبحث عن إجاباتٍ حقيقية لما أفرزته مراحل التطور العلميّ من أسئلة تعكس الجوانب المعقدة للغة. وما زال هناك متسع كبير لبحث علميّ رصينٍ وتعاونٍ معرفيٍّ مُطولٍ وجاد، قبل أن نتوقع إجاباتٍ مرضيةً علمياً، تتلائم مع مستوى ما نجده في مثل هذه الأسئلة من تعقيداتٍ وجوانبٍ متشابكة.

## المصادر:

### أولاً: المصادر العربية:

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1427هـ = 2006م.
- ابن خلدون، العلامة المؤرخ عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ)، مقدمة ابن خلدون، اعتناء ودراسة احمد الزعبي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، د.ت.
- الاستربادي، رضي الدين (ت646هـ)، شرح الرضي المعروف شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق د. إميل يعقوب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1427هـ = 2006م.
- البهنساوي، د. حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - مصر، 1414هـ = 1994م.
- الجرجاني، عبد القاهر (ت471 أو 474هـ)، دلائل الإعجاز: قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط3، 1413هـ = 1992م.
- السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل ابراهيم ومحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، 2009م = 1430هـ.
- الماشطة، أ.د. مجيد عبد الحليم، شظايا لسانية، دار السياح للطباعة والنشر، ط1، 2008.
- إيكو، إمبرتو، العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، ترجمة: سعيد بنكراد، مراجعة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط1، 1428هـ = 2007م.
- بارتشت، برجيته، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة د. سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط1، 1425هـ = 2004م.
- بالمر، أف. آر. علم الدلالة، ترجمة مجيد عبد الحميد الماشطة، الناشر: الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985م.
- برنارتوسان، ماهي السيمولوجيا، ترجمة: محمد نظيف، الناشر أفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، ط2، 2000م.
- برينكر، كلاوس، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج: كلاوس برينكر، ترجمة وتعليق: د. سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط1، 1425هـ = 2005م.
- بلانشيه، فيليب، التداولية من أوستن إلى غوفان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا اللاذقية، ط1، 2007م.
- حيدر، د. فريد عوض، علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، الناشر مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 1426هـ = 2005م.
- دي سوسير، فردينان، علم اللغة العام، ترجمة د. يوثيل يوسف عزيز، مراجعة د. مالك يوسف المطليبي، بيت الموصل، 1988م.

عبابنة، الزعبي، أ. ديجيبي، د. آمنة، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، إربد الأردن، 1426هـ = 2005م.

\_\_\_\_\_ عكاشة، د. محمود، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، دار النشر للجامعات مصر، ط 1، 1426هـ = 2005م.

\_\_\_\_\_ علي، د محمد محمد يونس، وصف اللغة دلاليًا: دراسة حول المعنى وظلال المعنى، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس 1993م.

\_\_\_\_\_ علي، د. محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط 1، 2004م. عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط 1، 1402هـ = 1982م.

\_\_\_\_\_ عياشي، د منذر، اللسانيات والدلالة، الناشر مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط 1، 1996م.

\_\_\_\_\_ عياشي، د. منذر، العلاماتية وعلم النص ترجمة، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، الدار البيضاء- المغرب، ط 1، 2004م.

\_\_\_\_\_ كاظم، صلاح، السيميائية العربية بحث في أنظمة الإشارات عند العرب، سلسلة الفكر العراقي الجديد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط 1، بغداد، 2008م.

\_\_\_\_\_ لاينز، جون، ما معنى نظرية المعنى عند فيرث، ترجمة: د. عبد الكريم مجاهد، مجلة آفاق عربية، كانون الأول، 1990. ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط 8، 1419 = 1998م.

\_\_\_\_\_ هوكرز، ترنس، البنيوية وعلم الإشارة، ترجمة مجيد المشطبة و د. ناصر حلاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق، ط 1، 1986م.

\_\_\_\_\_ ياكبسون، رومان، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط 1، 2002م.

\_\_\_\_\_ يوسف، أحمد، السيميائيات الواصفة للمنطق السيميائي وجبر العلامات، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم، المركز الثقافي العربي، بيروت الدار البيضاء، ط 1، 2005م = 1426هـ.

## ثانياً: المصادر الأجنبية:

AITCHISON, JEAN, LINGUISTICS. TYPESET BY TRANSET LIMITED, COVENTRY, ENGLAND, 2005.

BARTHES, RONALD THE FASHION SYSTEM, LONDON, JONATHAN COPE, 1985.

CHANDLER, DANIEL, SEMIOTICS, THE BASICS, LONDON, ROUT LEDGE, 2002.

HASSAN, HALLIDAY, R. COHESION IN ENGLISH, LONDON, LONGMAN 1976.

LYONS, JOHN, LUNGUAGE AND LINGUISTIS (AN INTRODUCTION), CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1981.